

Distr.: Limited
27 October 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢١٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٨٣/٦٩ و ٢٨٤/٦٩ المؤرخين ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“^(١)، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وبرنامج مواصلات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٤)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٥)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٦)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصراً محورياً وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن هذه الخطة الجديدة تسلم بأهمية تعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا تسعى، في جملة أمور، إلى وضع وتنفيذ خطط للإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات وفقاً لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧)،

وإذ ترحب بإعلان سينداي^(٨) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإذ تعرب عن عميق امتنانها لليابان، حكومةً وشعباً، على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وللدول الأعضاء التي قدمت كل ما يلزم من دعم،

وإذ تسلّم بأن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ يشدد على إدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما تحسين فهم مخاطر الكوارث بما فيه الكفاية، وتعزيز سبل التصدي للمخاطر من أجل إدارة مخاطر الكوارث على نحو أفضل، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و”إعادة البناء بشكل أفضل” في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد على تغيير المناخ باعتباره أحد العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وعلى أن التصدي لتغير المناخ يمثل فرصة للحد من مخاطر الكوارث بطريقة مجدية ومتسقة في جميع العمليات الحكومية الدولية المترابطة، مع احترام ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوقعات التي تفيد بأن العالم قد يكون على وشك أن يشهد أقوى ظاهرة نينيو في التاريخ المدون، وهو ما يعني حدوث تقلبات شديدة في درجات الحرارة وفيضانات وحالات جفاف في مختلف أنحاء العالم تؤثر بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة،

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تسلم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف ومخاطر الكوارث لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ تسلم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى المعرضة للكوارث ذات الخصائص المحددة، كالبلدان الأرخيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تلاحظ مبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦، وأن من بين مواضيعه "الحد من الضعف وإدارة المخاطر" في سياق الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى أن تؤخذ الدول المراقبة في الحسبان في تنفيذ هذا القرار،

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٩/٦٩^(٩)؛
- ٢ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يفي وفاء تاماً بالالتزامات الواردة في إعلان سينداي^(١٠) وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١١)؛
- ٣ - تشجع بقوة على إيلاء الاعتبار الواجب للحد من مخاطر الكوارث باعتبار هذه المسألة من المسائل الشاملة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٢)، وإدراجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الوثيقة الختامية؛
- ٤ - تشدد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء والدول المراقبة وهيئات الأمم المتحدة المعنية على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في بلوغ جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية المستدامة؛
- ٥ - تكرر تأكيد تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في جميع السياسات والمؤسسات والأهداف والمؤشرات ونظم القياس المتعلقة بالتنفيذ، بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا^(١٣) وإطار سينداي للحد من مخاطر

(٩) A/70/282.

(١٠) القرار ١/٧٠.

(١١) القرار ٣١٣/٦٩.

الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، فضلا عن نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التأزر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، وتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

٦ - تدعو إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل الرزق والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان؛

٧ - تدعو أيضا إلى منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزيز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على مواجهتها؛

٨ - تسلم بضرورة أن تضطلع الدول على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و”إعادة البناء بشكل أفضل” في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛

٩ - تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ظاهرة النينو، لمنع حدوث أضرار جسيمة وكفالة قدر كاف من الاستجابة والاهتمام تجاه السكان المتضررين، في الوقت المناسب، من أجل كفالة القدرة على مواجهة الآثار؛

١٠ - تسلم بأنه وإن كانت مسؤولية الحد من مخاطر الكوارث تقع عموما على عاتق الدول، التي تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد، فإن الأمر يتعلق بجهد مشترك بين الحكومات ومختلف الجهات المعنية، بما فيها المجموعات الرئيسية، والبرلمانات، والمجتمع المدني، والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وممثلو الحكومات المحلية، والمؤسسات العلمية، والقطاع الخاص، وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية؛

١١ - تشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة الشاملة للمرأة والشباب والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والكيانات والشبكات العلمية والبحثية، وقطاع الأعمال، والروابط المهنية، ومؤسسات تمويل القطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومساهمة هذه الأطراف في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛

١٢ - تتطلع إلى مداولات المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات التي تتناول مواضيع معينة، وذلك من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء، إلى جانب تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛ وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أن تؤدي دورا هاما في المنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؛

١٣ - تحيط علما بتوصية الأمين العام التي تؤكد على ضرورة أن تقوم الدول، خلال السنوات الثلاث المقبلة، بمجرد الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وإبلاء الأولوية لتقييم تلك المخاطر ولتحديد خطوط الأساس من أجل تقييم اتجاهاتها؛

١٤ - تسلم بأهمية إبلاء الأولوية لوضع سياسات واستراتيجيات وخطط محلية ووطنية لبناء القدرة على الحد من مخاطر الكوارث خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وفقا للممارسات والتشريعات الوطنية؛

١٥ - تحيط علما بتوصية الأمين العام التي تؤكد على ضرورة إبلاء الاعتبار الواجب لإنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، مثل المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وذلك على ضوء الخصائص الواردة في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

١٦ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يقدم الخبرة التقنية والدعم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل، بالنظر إلى

حجم العمل اللازم فيما يتعلق بقواعد البيانات الوطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث، من أجل التعجيل بتنفيذ هذه الإجراءات ذات الأولوية؛

١٧ - ترحب ببدء عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع إلى ما سيتوصل إليه من نتائج، بالاتساق مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

١٨ - تقرر إدراج استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ونظام رصد إطار عمل هيوغو؛

١٩ - تؤكد من جديد أن البلدان النامية يلزمها أن تزود بشكل أفضل بدعم دولي منسق ومطرد وكاف من أجل الحد من مخاطر الكوارث، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بعدة سبل منها تعزيز الدعم التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية وعلى النحو المتفق عليه بين الطرفين لتطوير قدراتها وتعزيزها؛ وتعزيز فرص استفادة الدول، وبخاصة البلدان النامية، من التمويل والتكنولوجيا السليمة بيئياً والعلوم والابتكار الشامل، وكذلك تبادل المعارف والمعلومات من خلال الآليات القائمة؛ وتشجيع استخدام منتديات التعاون المواضيعية وتوسيع نطاقها لتبادل الخبرة والابتكارات والبحوث وكفالة الحصول على التكنولوجيا والمعلومات في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ وإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية في جميع القطاعات، حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الحضرية والتكيف مع تغير المناخ؛

٢٠ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يدعم تنفيذ ومتابعة واستعراض إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

٢١ - تقر بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبتزايد الطلب على خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير

موارد مالية وغير مالية إضافية وثابتة يمكن التنبؤ بها وتقدم في الوقت المناسب لتنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يخصص موارد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛

٢٣ - تشجع الدول على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للحد من الكوارث؛

٢٤ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، إشراك الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بندا فرعيا معنونا "الحد من مخاطر الكوارث"؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.